مجلس النواب يوافق على اتفاقية قرض مشروع الطريق المزدوج ب(400) مليون ريال سعودي

التأكيد على ضرورة أخذ الضمانات اللازمة من الشركات المنفذة والتقيد بالمواصفات والبرامج

إلزام التخطيط بسرعة البحث عن التمويلات الكافية والأشغال بسرعة الشق الأولي

صنعاء / سبأ :

وافق مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي على اتفاقية قرض مشروع الطريق المزدوج عمران - صنعاء - ذمار - تعز - عدن - المبرمة بين حكومة بلادنا والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 400 مليون ريال سعودي ما يعادل 106 ملايين و666 الف و667 دولاراً أمريكياً.

ذلك بعد مناقشة تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والتنمية والنفط حول نتائج دراستها لمختلف جوانب هذه الاتفاقية وعلى إثر التزام الجانب الحكومي ممثلا بوزير الأشغال العامة والطرق المهندس عمر عبد الله الكرشمي بتوصيات المجلس الموجهة الى الحكومة بهذا الشأن والتي اكد من خلالها انزال المشروع في مناقصة دولية بعد التأهيل المالي والفني المسبق للشركات الراغبة في الدخول في المناقصة بعد استيفاء جميع الدراسات الفنية والجيولوجية والتنفيذية وفق احدث المواصفات العالمية في مجال تنفيذ الطرق الدولية وتحري الدقة في ارساء مناقصة هذا المشروع على شركة ذات سمعة ممتازة وكفاءة عالية ولها خبرة سابقة في تنفيذ مشاريع مماثلة لهذا المشروع، وسرعة تعويض اصحاب المزارع والمنشآت القائمة على مسار خط المشروع التعويض العادل وفقا لقانون الاستملاك للمنفعة العامة وحسم ذلك قبل البدء في تنفيذ المشروع واتخاذ الاجراءات والحلول لكافة المشاكل التي تعترض سير العمل وبما يضمن عدم توقف تنفيذ المشروع.

كما اكد اخذ الضمانات اللازمة من الشركات المنفذة والتقيد بتنفيذ المشروع وفقا للمواصفات والبرامج الزمنية المحددة بعقد التنفيذ الذي يجب ان يتضمن وبشكل واضح كافة العقوبات القانونية والغرامات المالية على الشركة المنفذة عند اخلالها بأي من شروطه، وعدم المبالغة في وضع التكلفة التقديرية لمشاريع الطرق عند اعداد الدراسات الخاصة بمشاريع الطرق الممولة خارجيا كما هو حاصل في مشروع هذا القرض.

واكد المجلس تخصيص أي وفر يتحقق من هذا القرض للبدء في تنفيذ البرامج الاخرى اضافة الى اختيار المهندسين المتخصصين الاكفاء المشهود لهم بالنزاهة والدقة في عملية الاشراف الموقعي على تنفيذ جميع مكونات هذا المشروع والرقابة المستمرة على ادائهم في كافة مراحل التنفيذ وصرف مستحقاتهم المحددة بنسبة 3 بالمائة من كلفة هذا المشروع.

والزمت التوصيات وزارة التخطيط والتعاون الدولي سرعة البحث عن التمويلات الكافية لتنفيذ بقية المقاطع وكذا سرعة قيام وزارة الاشغال العامة والطرق بالتعاون مع الجهات الامنية بالشق الاولي على جانبي مسار الطريق ووضع العلامات الخاصة بها لما من شأنه حل المشاكل التي قد تظهر أثناء الشق وذلك قبل البدء بتنفيذ المشروع من قبل الشركة التي سترسي عليها المناقصة الى جانب رصد الاعتمادات الكافية في موازنة الدولة للعام القادم لتغطية بقية مساهمة الحكومة المحددة في اتفاقية هذا القرض وسرعة تقديم مشروع قانون الطرق الذي سيتم من خلاله تنظيم وتحديد وتصنيف شبكات الطرق العامة في الجمهورية وتحديد متطلبات كل طريق وكيفية الحفاظ عليها وصيانتها والاستخدام الامثل لها وموافاة المجلس بتقارير نصف سنوية عن مستوى تنفيذ وانجاز الاعمال في هذا المشروع.

من جهة اخرى استمع المجلس الى تقرير لجنة الشئون المالية حول نتائج دراستها لمشروع قانون بنوك التمويل الاصغر، وقد تناولت اللجنة في تقريرها الاشارة الى ان تمويل المشاريع الصغيرة والاصغر تتزايد اهمية على مستوى العالم لما له من دور في مجال التنمية الاقتصادية وتخفيف معدلات الفقر والحد من البطالة وخصوصا في البلدان النامية.

وافادت ان موضوع تقديم الخدمات المالية للمنشآت الصغيرة والاصغر في بلادنا يحظى باهتمام الهيئات والمنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية كما يحظى بدعم حكومي كبير تمثل في اقرار الحكومة لاستراتيجية تنمية المنشآت الصغيرة والاصغر وكذا الاستراتيجية الوطنية للتمويل الأصغر وبينت لجنة الشئون المالية في تقريرها أن الفئات المستهدفة من خدمات القروض الصغيرة والأصغر هي الاسر وصغار المزارعين واصحاب المشاريع الصغيرة والاصغر في القطاعين الحضري والريفي.

ولفتت اللجنة الى أن مشروع القانون لا يقيد القوانين النافذة في مجال العمل المصرفي وانما يعتبر مكملا لما ورد في احكامها فيما يتعلق بتلك المنشآت عند مزاولة اعمال التمويل الاصغر.

هذا وقد أرجأ المجلس مناقشته لهذا المشروع الى الجلسة اللاحقة.

من ناحية اخرى استمع المجلس الى تقرير اللجنة المكلفة بالنزول الميداني لمحافظتي حضرموت والمهرة لتقصي الحقائق حول الاضرار التي تعرضت لها المحافظتان نتيجة الامطار والسيول التي حدثت خلال الفترة من 20 - 23 اكتوبر العام الماضي.

وقد اشارت اللجنة في تقريرها الى المنخفض الجوي الاستوائي الذي جاء من المحيط الهندي والبحر العربي وتطور الى عاصفة استوائية امتد مسارها على معظم اجزاء بلادنا مصحوبا برياح شديدة وامطار غزيرة على معظم محافظات الجمهورية مسببة كارثة نتج عنها اضرار بشرية ومادية جسيمة وبالاخص في محافظتي حضرموت والمهرة.

وبينت المناطق المتضررة ومراكز الايواء التي قامت اللجنة بزيارتها والخسائر البشرية والمادية في القطاعات المختلفة مستخلصة عددا من الملاحظات والتوصيات في ختام تقريرها والذي اقر المجلس مناقشته في جلسة لاحقة.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل اعماله اليوم الاربعاء بمشيئة الله تعالى.

حضر جانب من اعمال هذه الجلسة وفد البرلمان الاوروبي الذي يزور بلادنا حاليا وقد رحب به رئيس مجلس النواب متمنيا لزيارته هذه التوفيق والنجاح وان يطلع عن قرب على التجربة الديمقراطية والبرلمانية في بلادنا في اطار تعزيز العلاقات البرلمانية وتبادل الخبرات في هذا المجال .

مجلس الوزراء يستعرض تقرير التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية

المصارف اليمنية لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية

إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك ارتفعت إلى تريليون و511 مليار ريال في 2008م

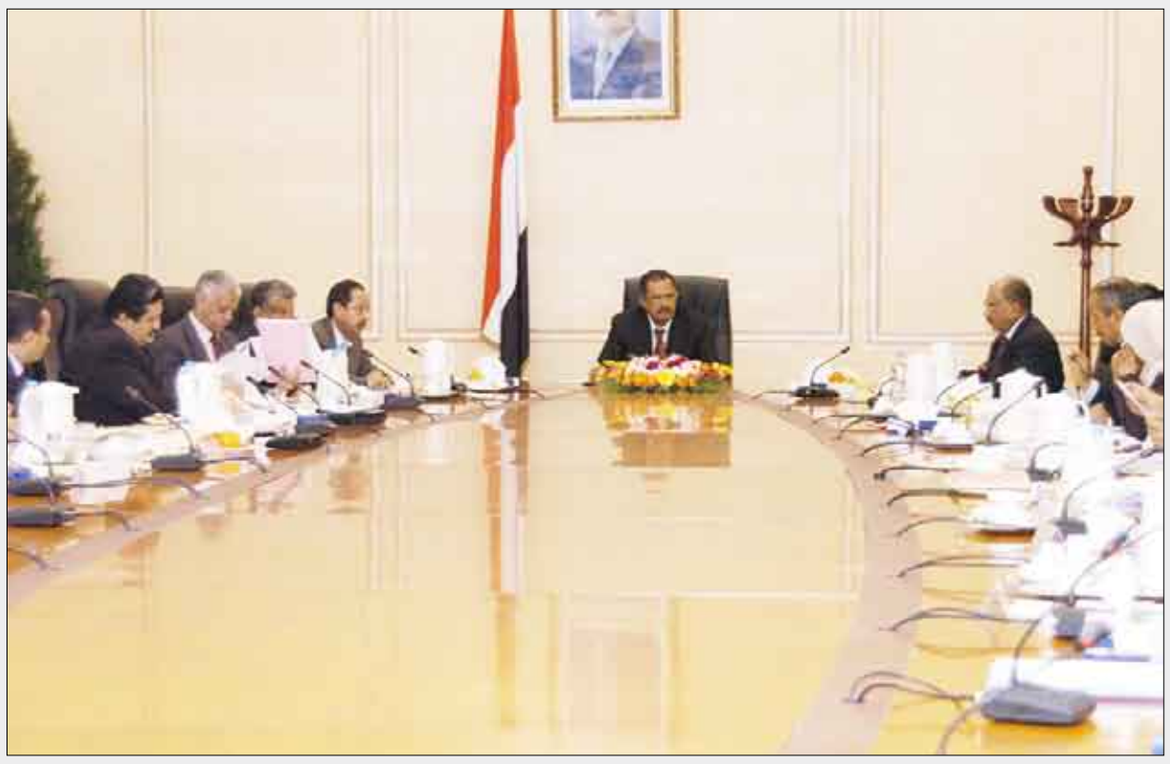

صنعاء / سبأ :

استعرض مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور التقرير المقدم من محافظ البنك المركزي اليمني حول التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية ونتائج الأداء المصرفي حتى نهاية العام 2008م، مقارنة بالعام 2007م.

وتطرق التقرير إلى الخطط المستقبلية للقطاع المصرفي اليمني والدور الذي سيؤديه خلال الفترة القادمة لاستكمال تنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية في تعزيز دور البنوك في الوساطة المالية وتنويع أنشطتها في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وتناول التقرير آثار الأزمة المالية العالمية .. مؤكدا بهذا الخصوص عدم تأثر المصارف اليمنية بهذه الأزمة.. وارجع ذلك إلى التزام المصارف بمعايير الائتمان والالتزام التدريجي بزيادة رأس المال.

ولفت التقرير إلى أن الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي اليمني ساهمت في تطوير قدرات البنوك ورفع معيار كفاية رأس المال حيث يبلغ متوسط كفاية رأس المال للبنوك اليمنية 12 بالمائة، بينما معايير بازل حددت هذا المعيار بـ8 بالمائة.

وبين أن رأس المال المدفوع للبنوك اليمنية وصل إلى 94 مليار ريال في نهاية ديسمبر 2008م مقارنة بـ68 مليار نهاية 2007م، فيما بلغت حقوق الملكية (رأس المال المدفوع، الاحتياطيات) 119 مليار ريال نهاية العام الماضي مقارنة بـ 5ر86 مليار ريال في 2007م..

ومنوه إلى أن إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك ارتفعت من تريليون و271 مليار ريال في ديسمبر 2007م إلى تريليون و511 مليار ريال في ديسمبر 2008م بزيادة 240 مليار ريال، وبمعدل نمو 19 بالمائة ، فيما زادت الودائع خلال العام الماضي إلى تريليون و236 مليار ريال مقارنة بتريليون و53 مليار ريال في 2007م، بزيادة مقدارها 183 مليار ريال وبمعدل نمو 17 بالمائة.

وأشار التقرير إلى الدور الذي قام به البنك المركزي في بداية الأزمة المالية العالمية .. موضحا انه بادر إلى مد البنوك باحتياجاتها من النقد الأجنبي والنقد المحلي وخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي على ودائع الريال من 10 بالمائة إلى 7 بالمائة فضلا عن استعادة متطلبات الاحتياطي الإلزامي على تأمينات الاعتمادات والضمانات بالعملات الأجنبية ما أدى إلى تحرير مبالغ كبيرة للبنوك من النقد الأجنبي إضافة إلى خفض سعر الفائدة التأشيرية من 13 بالمائة إلى 12 بالمائة بهدف تشجيع البنوك بمنح التسهيلات والقروض لعملائها بفوائد اقل .

ونوه التقرير إلى أهمية التشريعات المتعلقة بالقطاع المصرفي والتي سبق للمجلس أن اقرها وأحالها إلى مجلس النواب وأهمها تعديل قانون المصارف الإسلامية وقانون بنوك التمويل الأصغر.. حيث تم التأكيد على ضرورة الإسراع في انجازها لما سيكون لها من دور في استقطاب الاستثمارات في مجال المصارف الإسلامية وإنشاء بنوك لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والدور المتوقع لها في خلق فرص عمل.

وقد أشاد المجلس بما تحقق من استقرار ونمو في القطاع المصرفي وأثنى على الجهود التي يبذلها العاملون في البنك المركزي اليمني .. مشيرا إلى أن البنك قدم تقريراً شهرياً حول تداعيات الأزمة المالية العالمية إلى المجلس الاقتصادي للمناقشة وإقرار السياسات التي من شأنها الحد من تلك التداعيات على الاقتصاد الوطني.

ووافق المجلس على تقرير وزارة الخارجية بشأن نتائج أعمال الاجتماع التأسيسي للجنة اليمنية ـ الكويتية المشتركة التي عقدت في مدينة عدن في التاسع من فبراير الجاري برئاسة وزيري خارجية البلدين الشقيقين.

وتضمن التقرير محضر الاجتماع التأسيسي للجنة المشتركة، والذي اشتمل على وثائق التعاون التي تم التوقيع عليها في ختام هذا الاجتماع وذلك ما بين اتفاق ومذكرة تفاهم واتفاقية وبرنامج وبرتوكول تعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والفنية والسياحية والثقافية والشؤون الإسلامية والأوقاف والتوثيق والأرشفة وتبادل المطبوعات والمعلومات والخبراء والتدريب والقطاع الخاص.

وثمن المجلس عاليا النتائج التي خرج بها الاجتماع التأسيسي للجنة المشتركة على صعيد تعزيز العلاقات الأخوية اليمنية ـ الكويتية، والانتقال بها إلى مرحلة جديدة من العمل المشترك في مختلف المجالات بما ينسجم وتطلعات الشعبين اليمني والكويتي ويخدم المصالح المشتركة للبلدين الشقيقين.

ووجه المجلس الوزراء المعنيين اتخاذ الإجراءات التنفيذية والعملية اللازمة لتنفيذ ما ورد في المحضر كل فيما يخصه، وموافاة المجلس بالنتائج وبكل ما يستجد أولا بأول.

واقر المجلس مشروع القرار المقدم من نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي بشان خطة تطوير كتاب الإحصاء السنوي.

وحيث تقوم الخطة على مجموعة من الأهداف الرامية إلى تجديد وتطوير محتويات كتاب الإحصاء وتوسيع نطاق شموليته وأسلوب عرضه ليغطي كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من اجل توفير البيانات الإحصائية المختلفة لكافة المستخدمين بما في ذلك تغيير سلسلة الحسابات القومية وصولا إلى تأسيس آلية ومنهجية تدفق بيانات الكتاب سنويا بالأوقات المحددة مع الأخذ بعين الاعتبار تطوير آلية الحصول على البيانات الصحيحة والدقيقة من مصادرها المختلفة، ورفع مستوى كفاءة العاملين والمختصين في جمع البيانات وتجهيز الكتاب داخل الجهاز المركزي للإحصاء والوحدات الإحصائية وغيرها من المهام التطويرية لطريقة عرض البيانات ومنهجية الإعداد.

ووافق المجلس على المشروع المقدم من وزير الصناعة والتجارة بخصوص تعديل نص الفقرات (أ، و، ز) من المادة /245/ من القانون رقم 22 لسنة 1997م بشأن الشركات التجارية وتعديلاته، ووجه بمتابعة استكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لإصداره.

ويأتي هذا التعديل في إطار الإجراءآت الحكومية الرامية إلى تسهيل إجراءات تقديم الخدمات الحكومية بمنح المستويات الإدارية لأدنى السلطات الصلاحيات اللازمة لإنجاز المعاملات وتحميلها مسؤولية صحة الإجراءات وسلامتها وفقا للقوانين والأنظمة السارية.

وحيث سيؤدي التعديل إلى تفويض الصلاحيات في الموافقة على تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة بموجب قرار تفويض يصدره الوزير، الأمر الذي سينعكس على اختصار الفترة الزمنية لاستكمال إجراءات تأسيس مثل هذه الشركات.

واطلع المجلس على تقرير وزير الأشغال العامة والطرق بشان مشروع طريق ذمار الحسينية وما توصلت إليه الوزارة من إجراءات لتجاوز حالة التعثر في هذا المشروع ، حيث أكد المجلس على تلك الإجراءات وفوض الوزارة بتنفيذها بما يكفل سرعة عودة العمل في هذا المشروع الحيوي.

ووافق المجلس على مذكرة التفاهم بين حكومتي الجمهورية اليمنية وجمهورية اندونيسيا الشقيقة بشان المشاركة اليمنية المعلن عنها سابقا في التخفيف من الآثار التي خلفها إعصار تسونامي الشهير في إقليم أتشي .

واطلع المجلس على التقرير الأسبوعي لوزارة شئون مجلسي النواب والشورى حول سير الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى النواب والشورى وذلك للفترة من 16 - 22 فبراير الجاري .

المجلس يثمن نتائج اجتماع اللجنة اليمنية ـ الكويتية المتضمن اتفاقات ومذكرات تعاون مشترك

يامحافظ عدن ـ نحن في الانتظار

هدى فضل

لم يمضِ القليل من الوقت على رصف الوحدة السكنية (سجن عدن سابقا) بالحجارة مايقارب الخمسة أوالستة أشهر وربما أكثر وبعد الانتهاء من رصف أرضية الوحدة السكنية كنا نأمل أن يستكمل المشروع برصف الخلفية لهذه الوحدة السكنية حتى معسكر 20 يونيو والتي تعتبر هذه المساحة هي المعاناة الحقيقة لساكني الوحدة السكنية نظراً للوضعية السيئة التي تعاني منها ومخلفات البناء المتراكمة والأتربة والتي قد تجرفها الأمطار والسيول إلى الوحدة السكنية، الكل كان يبشرنا باكتمال المشروع ولكن فجأة اختفى الجميع ولم يعد هناك من نتحدث معه عن المشروع الذي ترك منقوصاً. يتحدث البعض عن عدم توفر مليون ريال مقابل نقل الخدمات من الشارع الخلفي والتي تقع وسط الشارع ليتم فتحه كشارع عام.

يمكن الاستفادة منه وتخفيف بعض الضغط على حركة السيارات، ورغم تأكيد البعض بتوفر المليون مقابل هذا النقل الا أن البعض يقول. إن التأخير إنما لعدم توفر هذا المبلغ أما المخصصات لرصف الشارع متوفرة، وبين توفر المليون أو عدم توفره لا أدري هل سنظل ننتظر طويلا اكتمال المشروع وحماية البيوت من السيول ومخلفات البناء التي قد تزحف اذا ماجاءت الأمطار لتغطي ماتم انجازه من مشروع السفلتة في الوقت الذي تم الانتقال وسفلتة مواقع أخرى وترك هذا الموقع دون اكتمال ولا أجابه شافية من أحد؟ .

والادهى من هذا أن المشروع كان على وشك الاكتمال وتم الحفر لاستبدال بعض الخدمات وتم استبدال البعض منها والبعض الآخر ترك كما هو دون استبدال مع ترك الخنادق التي تم حفرها كما هي تهدد أساسات العمارات اذا ماسقطت الأمطار خاصة عمارة (10) التي تعتبر في موقع تهدده أمطار السيول القادمة من الخساف وبكميات لا أحد يتصورها .

وكان هناك تصور بعمل حماية ومرد للسيول لحماية هذه العمارة وبدلاً من هذا تم حفر خندق على طول العمارة وترك كما هو وحتى يومنا هذا مع العلم انه ومنذ فترة اختلطت مياه المجاري بمياه الشرب في هذه العمارة ولهذا تم رفع أنابيب المياه إلى مستوى السطح وتركت ايضاً كما هي، كما انه عند استبدال بعض أنابيب المجاري كان البعض يتحدث عن أن مستوى أنابيب المجاري يقع على مستوى مواز لاسلاك الكهرباء وانها مهترئة ولم يتم استبدالها وتم دفنها على هذا الحال.

الوضع الخلفي للوحدة السكنية مزر وكان يفترض قبل الانتقال لرصف موقع آخر إكمال عملية الرصف في هذا الموقع حتى تكتمل الصورة والفائدة ولايؤثر الوضع السيئ على الشكل الجميل الذي حظيت به هذه الوحدة وساكنوها ناهيك عن تجنبهم معاناة حقيقية ببقاء الوضع لخلفية هذه العمارات على ماهو عليه.